

«تردد» حمدوك يقود البرهان إلى الإمساك بزمام المبادرة في السياسة الخارجية للسودان



دعوة رسمية من واشنطن تقلب معادلة توزيع الأدوار بين رئيس مجلس السيادة ورئيس الحكومة

ويصبح صمام أمان للسلطة في مواجهة جيش الحركة الإسلامية وارتباطاتها الخارجية، وعدم تنصلها من المتشددين والإرهابيين الذين ملأوا أراضي السودان إبان حكم البشير.

تفتح هذه التحديات الباب لاستمرار المكون العسكري في سدة السلطة لفترة تتجاوز الصلة المقررة في الوثيقة الدستورية، وتجعل من بعض القوى الخارجية التي راهنت على مساندة الحكومة الحالية لتهيئة البلاد لسلطة مدنية طويلة، تعيد النظر في رهانها، مع ارتفاع نسبة الخوف من الفوضى، وما تجلبه من انفلات في محيط السودان الإقليمي، وتخريب تقديرات استراتيجيات

التي قد تكونت في ملفات حيوية، في صالح المكون العسكري في السلطة الانتقالية، وهذات من حدة الأصوات الغاضبة التي استعجلت رحيل أعضائه في مجلس السيادة، خاصة أن هذا المكون أصبح عنصر الأمان في ضبط الأوضاع الأمنية.

صبت ملامح الضعف وعدم القدرة على تحقيق اختراقات في ملفات حيوية، في صالح المكون العسكري في السلطة الانتقالية، وهذات من حدة الأصوات الغاضبة التي استعجلت رحيل أعضائه في مجلس السيادة، خاصة أن هذا المكون أصبح عنصر الأمان في ضبط الأوضاع الأمنية.

قدم اهتزاز الأرض السياسية من تحت أقدام حكومة حمدوك، هدية كبيرة للبرهان، كضامن للأمن والاستقرار، ومحاولات متفرقة للانقلاب العسكري،

وارتفعت الثقة فيه لأنه يحمل تاريخاً مشرفاً في هذا الفضاء، ويبدو متسامحاً لحد بعيد مع جميع القوى، بما منحه تعاطفاً غير معتاد بالنسبة لعدد كبير من القيادات الأفريقية.

كل هذه الخصال التي اصطحبت معها وثاماً سياسياً نادراً للسودان، لم تكفل لحمدوك التقدم في المهمة الخارجية التي عمل طويلاً من أجلها، وهي رفع اسم بلاده من على اللائحة الأميركية، وتطبيع العلاقات تماماً مع واشنطن، لأنها تفتح للسودان الكثير من الأبواب المغلقة السياسية والاقتصادية، وتضامن حدوث تغير تنعكس تأثيراته إيجابياً على البلاد.

اكتفى رئيس الحكومة بالتهديئة السياسية الخارجية، وأخفق في الحصول على مكاسب جديدة، كما أن الوقت لم يسعفه في إنجاز إحدى المهام المركزية التي أسندت لحكومته في السنة الأولى، وهي التوصل إلى السلام الشامل في عموم البلاد، وبدأت تهتز الأرض من تحت أقدامه في الداخل مع صعوبة التخلص من روافد نظام البشير وتجذرها في الدولة العميقة.

الأخطر أن الجسم السياسي الذي يستند عليه، وهو تحالف الحرية والتغيير، أخذت تنخر فيه الصراعات والخلافات، بما جعل ظهوره الشعبي يبدأ في التآكل، وينذر بانقراض الكثيرين

بعد أيام قليلة من الإعلان عن توجيه واشنطن لدعوة رسمية للفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة السوداني، جاء لقاء البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في أوغندا ليسلط الضوء على الدور المساعد لرئيس مجلس السيادة في مجال السياسة الخارجية، وي طرح أسئلة حول تمثيل السودان في الخارج وتقسيم الأدوار بين البرهان ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك الذي مثل السلطة الانتقالية السودانية في غالبية الجولات الخارجية، والتغيرات الحاصلة في هذه المعادلة.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

القاهرة - وجهت الولايات المتحدة دعوة إلى رئيس مجلس السيادة في السودان، الفريق أول عبدالفتاح البرهان، للقيام بزيارة رسمية إلى واشنطن. جاءت الدعوة التي وجهها هاتفا وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، قبل أيام، لتضفي حضوراً غير مهوود لرئيس مجلس السيادة، وتسلسل الضوء على إشكالية تمثيل السودان في الخارج بين البرهان وحمدوك.

منذ بداية تشكيل هيكل السلطة الانتقالية قبل نحو ستة أشهر، ظل البرهان في الظل ويعيداً عن الكثير من تطورات العلاقة مع واشنطن، والتي أسندت معظم تفاصيلها إلى عبدالله حمدوك، رئيس الحكومة السودانية، كوجه محبب للنخبة السياسية في الولايات المتحدة، بعد أن جاء محمولا على كتاف قوى الحرية والتغيير التي أسقطت حكماً بقي جاثماً على صدور المواطنين لثلاثة عقود.

كان نجم البرهان على الصعيد السياسي في الداخل خافتاً، ومقتصراً على الجوانب الإجرائية والإدارية، فضلاً عن الملفات الأمنية، بوصفه ممثلاً للجسم العسكري في السلطة الانتقالية، ورئيساً لها في فترتها الأولى ولمدة عشرين شهراً، وبدا حضوره تقريباً، باستثناء زيارات نوعية لكل من مصر والسعودية والإمارات. تقدم الجسم المدني في السلطة الانتقالية السودانية في

أدار رئيس الحكومة مقاليد السياسة الخارجية بحكمة، وحاول تجنب الخلاف والصدام، لاستعادة مكانة بلاده، وتقديم صورة إيجابية عن الحكم الجديد الرشيد في الخرطوم، مستفيداً من غرام قوى دولية متعددة بفكرة تعزيز الحكم المدني. واجتهد ونجح في تحقيق تقدم معنوي، غير أنه لم يلفت الانتباه بإنجازات سياسية تؤكد طي الصفحة القاتمة السابقة.

أمضى حمدوك وقتاً طويلاً في استكشاف العالم من حوله، ولم يتخذ مواقف حاسمة في بعض القضايا، وافتتح على قوى متنافسة، ففي الوقت الذي امتدح علاقته بمصر

راشد الغنوشي سياسي يناهز عن الشوارد

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

الجميع يتحدثون عن مطالبية زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي بحكومة وحدة وطنية موسعة لا تستثنى أحداً.. النهضة، التي طالبت برفع العتبة الانتخابية لإقصاء معظم الأحزاب التونسية الصغيرة خارج المشهد السياسي، تطالب أيضاً بتوسيع دائرة المشاورات التي يجريها الغنوخ، لتشمل حزب نيل القروي قلب تونس، وهذا يؤثر أكثر من علامة استفهام.

لماذا يصعب الحزب الذي اتهمته النهضة بالفساد قريباً من قلبها فجأة؟ حركة النهضة، وعلى رأسها راشد الغنوشي، اتقنت اللعبة السياسية، بينما الآخرون يتلهون بالصغار، وحالها اليوم مثل حال أبي الطيب المتنبّي عندما قال:

أنا ملء جفوني عن شواردها، ويسهر الخلق جزأها ويختصم. يكاد يتفق الجميع على أن زعيم النهضة أفضل من يمارس السياسة في تونس، حتى خصومه يقرون

بل هي "شئقة"، ومن هنا إصرار البعض على دعوة قلب تونس والدستوري الحر لمشاركتهم الزهمة. يبدو أن الأحزاب تعمل بالنصيحة التي تقول قرب عدوك منك؛ وفي السياسة يصح ذلك أكثر مما يصح في الحياة اليومية.

لعبة شد الحبل لن تنتهي عند هذا، هناك خيارات أخرى أمام اللاعبين، الحركة الأولى فيها للاعب قصر قرطاج، قيس سعيد، بإمكانه في حال عدم موافقة البرلمان على حكومة الفخفاخ، الرهان على دعوة لانتخابات تشريعية جديدة، تعيد تشكيل المشهد السياسي، لا نعلم من يكون فيها هو الرابع. أو يختار تثبيت المشهد الحالي، بالإبقاء على حكومة يوسف الشاهد لتسيير الأعمال.

وجود معارضة قوية في البرلمان، تضم قلب تونس والدستوري الحر، ليس بالأمر السيء، بالنسبة لتونس، ولكنه سيء بالنسبة للأحزاب الحاكمة، التي تضع احتمالات كبيرة للفشل، خاصة في ظل وضع اقتصادي صعب على المستوى الداخلي والمستوى الدولي.

أي حكومة مقبلة، مهما كانت الكفاءات التي تضمها، لن تستطيع أن تحوز على رضا التونسيين جميعاً، الذين يتوقعون منها حلولاً سحرية لمشكلات متراكمة، يصعب حلها في دورة رئاسية وبرلمانية واحدة؛ أي حكومة قائمة ستكون مطالبة باتخاذ قرارات وحلول مؤلمة لإنقاذ الاقتصاد على المستوى البعيد.

ضمن هذا المنظور فقط، يمكن فهم إصرار حركة النهضة وزعيمها راشد الغنوشي على إشراك قلب تونس والدستوري الحر، لأن وجودهما في صفوف المعارضة هو خدمة مجانية تقدم لهما، وتعود عليهما إيجاباً في أي انتخابات قادمة.

التونسيون يقولون إن "الشئقة مع الجماعة خلاعة"، أي نزهة، والفترة القادمة في تونس لن تكون نزهة،

من قمة الجبل، أما ما خفي منه فهو أعظم. وجود قلب تونس والدستوري الحر في تشكيلة الحكومة، قد يقلل بعض الشيء من نصيب النهضة في توزيع المناصب الوزارية، التي يعرضها الفخفاخ، وحدد عدد أعضائها بـ 27 وزيراً، ولكنه يمنح المشاركين حزام أمان، ويفرق الأخطاء والفشل بين الأحزاب، فلا يعلم الناس إلى أي حزب يوجهون اللوم، في حال فشل الحكومة أو عجزها عن تنفيذ برامجها.



دعوة رسمية من واشنطن تقلب معادلة توزيع الأدوار بين رئيس مجلس السيادة ورئيس الحكومة

ويمكن قراءة إصرار النهضة على إشراك قلب تونس في الحكومة المقبلة، بطريقة أخرى. فهي تصر على وجود ما أسمته بحزام سياسي قوي من حوله، لا يستثنى إلا من استثنى نفسه، حسب تعبير الناطق الرسمي باسم حركة النهضة عماد الخميري، الذي أكد أن حزبه لا يزال متمسكاً بتشريك حزب قلب تونس في الحكومة.

لماذا هذا الإصرار على قلب تونس؟ التفسيرات السابقة تعرض للظاهر

بذلك. فالسياسي لا ينشغل بالتفاصيل الصغيرة، بل يتفرغ للأهداف البعيدة. وهذا ما يفعله الغنوشي. لماذا يصر إلياس الفخفاخ، المكلف بتشكيل الحكومة من قبل الرئيس، على إسقاط حكومة الجملي الذي كلف من قبل رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي؟

لماذا هذا الإصرار على قلب تونس؟ التفسيرات السابقة تعرض للظاهر